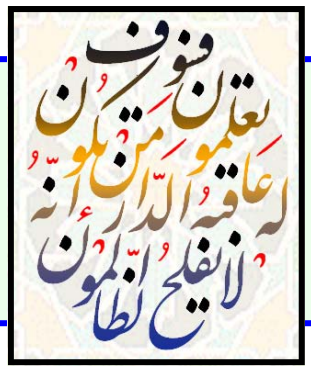

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 297 أكتوبر 2007 - رمضان - شوال 1428

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

تدويل قضية الشعب البحراني
تبدأ بمحاكمة النظام بمجلس حقوق الانسان

يخطيء من يظن ان عصر الشعوب قد ولى، فالشعوب باقية، ولكن الطغاة هم الذين يرحلون. ولكن ذلك الرحيل مرهون بارادة الشعوب، فاذا توفرت ارادة التحرر، فلا يملك المستبدون والديكتاتوريون الا الرحيل. بالامس القريب حدثت ثورة النيبال، واستطاع المناضلون كسر شوكة الملك المستبد، ويسعون الآن لانهاء العهد الملكي بعد ان اثبت فساده وعدم قدرته على استيعاب مستجدات الزمن ومتطلبات الشعب، واليوم يضغط الاحرار في بورما على طغمة العسكر التي تحكم الناس بالنار والحديد. وقبلها حدثت الثورة الوردية في جورجيا التي اطاحت بحكم ادوارد شيفاردنازة بعد ان اوغل مع عائلته في الفساد. وبعدها جاءت ثورة البرتقال في اوكرانيا احتجاجا على الفساد من جهة وتزوير نتائج انتخابات 2004. من هذه الثورات يتضح ان الشعوب اذا تحركت فلا تتوقف الا عندما تحقق اهدافها بشرط ان تتوفر لها قيادات ميدانية قوية ذات رؤى واضحة ومباديء تحررية ثابتة. واليوم ينجح المناضلون الاحرار من ابناء البحرين في ايصال صوتهم مجددا الى العالم، فيقرر مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، التحقيق في ملف حقوق الانسان البحريني بشكل واسع، في خطوة اعتبرت صفعة موجعة لنظام الاحتلال الخليفي. جاء هذا القرار برغم اساليب التضليل والتشويش التي مارستها هذه العائلة على الصعيدين المحلي والدولي، والانفاق الهائل لشراء مواقف المنظمات الدولية. وتجدر الاشارة الى ان الحكم البحريني انفق في السنوات الاخيرة اموالا كبيرة بهدف تحييد منظمات حقوقية واعلامية عربية وغربية، ودفع اموالا لاشخاص وجهات عربية واجنبية لعقد مؤتمرات وندوات تشيد بالحكم التوارثي الاستبدادي في الجاثم على صدور اهل البحرين. مع ذلك لم ينفعه ذلك شيئا، فها هي المنظمات الدولية تستعيد صحوتها، وترفض ادعاءات النظام، وتستمع الى شهادات ضحاياه، وتصدر التقارير الدامغة ضد هذا النظام الجائر. فلربما تمكن هذا النظام من تخدير الجماهير فترة من الزمن، ولكن الشعوب لا تموت، وها هو شعب البحرين يصحو مجددا لمواجهة الاستبداد الخليفي باساليبه المتحضرة المعهودة. لقد تمكن الشعب من تجديد دمائه، فانبرى للعمل المعارض جيل جديد أشد اصرارا وتصميما على مواجهة الاستبداد والظلم، رافضا الاستسلام والخنوع. ان شعبا تتجدد دماؤه في عروق شبابه لا يمكن ان يهزم، مهما حاول النظام اسكاته واحتواء غضبه وثورته.

لقد تحرك شعبنا البحراني ضد الطغمة الخليفية الحاكمة مرارا وحققت انجازات محدودة، كان آخرها ارغام الحكم على اطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء القوانين التعسفية التي فرضها رئيس الوزراء وعصابته على البلاد على مدى ربع قرن. وأرغمت العائلة الخليفية ايضا على السماح بعودة المبعدين، بعد ان انكسرت شوكتها وكشفت جرائمها للعالم. حدث هذا قبل ان "تتذاكى" هذه العائلة الماكرة وتلتف على مطالب الجماهير، وترتكب أكبر جريمة في تاريخ البلاد، وهي الابادة الثقافية

التتمة صفحة (8)

في التقرير السنوي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية جاءت البحرين الثالثة على المستوى العربي من ناحية الفساد الأقل، قبلها دولتا قطر والإمارات في المرتبتين الاولى والثانية على التوالي. التصنيف العالمي الذي حصلت عليه البحرين هو 46 من مجموع 179 دولة تم مراقبتها . وجاء في تقرير الشفافية الدولية ان البحرين كانت من بين 11 دولة "شهدت تدهورا كبيرا في مستويات الفساد". وكانت قد حصلت على الموقع 32 في العام الماضي، اي انها تخلفت 14 موقعا الى الوراء.

*حاول الناشط حسن عبدالنبي عضو لجنة العاطلين، الإعتصام أكثر من مرة أمام الديوان الملكي، للمطالبة بالعمل حيث تم فصله على خلفية نشاطه السياسي. وفي كل مرة بادرت المخابرات وقوات الأمن لتطويقه وأعتقاله بالقوة، والتهديد بالضرب أو الاعتقال أو القتل أن كرر فعل العمل ، وكان في كل مرة يحمل معه رسالة شارحا فيها مطالبة وظروفه الصعبة .

* تقدم الإستاذ عبدالوهاب حسين بمبادرة للحوار بين مختلف مكونات المعارضة ، وقال في تصريح له: " تعليقاً على تساؤلات الرّأي العام بشأن مبادرة الحوار، فانه وانسجاماً مع الإرادة الجماهيريّة في تحقيق التوافق في صفوف المعارضة الوطنيّة في بلدنا الحبيب البحرين، وانطلاقاً من الرّغبة الأصيلة لدى القِوى والشّخصيّات الوطنية في الإمساك بواقع التباين السّياسي والمنهجي في العمل المطلبي؛ فقد أُرسلت دعواتٌ خاصة إلى مجموعةٍ من هذه القِوى والشّخصيّات للجلوس على طاولةٍ مستديرة للحوار والمناقشة. وقد جاءت هذه المبادرة لعقد (اللقاء الحواري) بغرض تداول الآليات الكفيلة بتعزيز الحوار الوطني، والعمل على تأمين التماسُك المأمول بين قِوى المعارضة، بما يُؤسّس لتداول قضايا الوطن في بُعدها السّياسي والحقوقي."

*حددت الأمم المتحدة البحرين والإكوادور وتونس لتكون أول ثلاث دول ستخضع لعملية تحقق من احترام حقوق الإنسان وفق آلية جديدة أقرتها المنظمة الدولية. وتتصدر هذه الدول قائمة من 16 دولة ، ويتوقع أن تخضع للعملية المذكورة خلال دورة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مقررة في فبراير/شباط 2008.
وتم اختيار هذه الدول للقيام "بعملية التحقق العالمية الدورية" عبر سحب بالقرعة. ويشكل التحقيق في تلك الدول الثلاثة جزءا من روزنامة تتضمن تحققا منهجيا في الدول الـ 192 الأعضاء في المنظمة الدولية قبل نهاية عام 2011.
ودعت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة لويز أربور الشهر الفائت الدول الـ47 الأعضاء في المجلس إلى تعجيل العملية، مشددة على أنها تؤثر على صدقية الأمم المتحدة في موضوع حقوق الإنسان. وقالت أربور إن مفوضية حقوق الإنسان تدرك تماما أن صدقية نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان تتوقف على تطبيق مُرض لعملية التحقق الدورية لأوضاع حقوق الإنسان في العالم..
وأقر المجلس في حزيران/يونيو الفائت مبدأ التحقيق الدوري، على أن يخضع له كل بلد مرة واحدة كل أربعة أعوام.
وتعتبر هذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تخضع فيها الدول الأعضاء كلها لعملية مماثلة في ظل مجلس حقوق الإنسان الذي خلف العام الفائت لجنة حقوق الإنسان.

المقداد: لن ينعم هذا البلد بخيره ولن يسترجع عافيته إلا بإيقاف تلك العصابة

خطبة صلاة الجمعة
لفضيلة الشيخ عبد الجليل المقداد 9 رمضان / 21 سبتمبر2007 في جامع الحياك

كلمة في اوضاع الأمة :
كلمة في أوضاع البلد نسأل الله سبحانه و تعالى أن تلقى أذنا صاغية, وأن يكون في هذا البلد رجال يستمعون القول فيتبعون أحسنه .
كان ولا زال هذا البلد يعاني من مشاكل كثيره , لا زالت تلك المشاكل تراوح في مكانها لم تجد لها حلا بل إن تلك المشاكل تزداد تعقيدا و دائرتها تزداد اتساعا ولو تأمل الانسان و أعطى للموضوعية والإنصاف حقهما , لوجد أن ابناء هذا البلد لا يعانون من مشاكل حقيقية تعصي على الحلول و إنما أكثر المشكلات التي يعاني منها المواطن أنما هي مشاكل أوجدها المتنفذون في هذا البلد , إذ انهم يستغلون نفوذهم في ايجاد المشاكل التي تحقق لهم مآربهم و توصلهم إلى أهدافهم .

إن مشكلة التجنيس و الطائفية و البطالة والاستبداد ووضع اليد على ثروات البلد و خيراته , أن أكثر تلك المشاكل من صنع يد المتنفذين الذين لا تطالهم محاسبة , ولا يردعهم قانون ولن ينعم هذا البلد بخيره ولن يسترجع عافيته إلا بإيقاف تلك العصابة التي تمارس الفساد مستغلة مواقعها التي تنطلق منها بممارسة ما تشاء من ألاعيب و حيل مستفيدة من غياب الدور الرقابي و المحاسبة والمؤسف حقا أن ينبري البعض ممن باع أخرته بدنيا غيره مدافعا و محاميا عن أولئك المتنفذين جرأة على الله و انتهاك للقيم و مبدائ العدل و المساواه و لو تأمل الانسان ثانية و اعطى الإنصاف حقه لوجد أن أم المشاكل التي تعصف بهذا البلد وتهدد أمنه و استقراره هي الطائفية البغيضة , فهناك من لا يحلو له , وبعيدا عن إثارة المشاكل الطائفية بل انصافا للحقائق ومطالبة بإنصاف الحق فليس هذا من الطائفية , وللاخرين أن يقولوا ما يشائون ولا ينبغي لنا أن نتردد في المطالبة بإحقاق حقوقنا و رفع الضيم و الجور الذي نزل بنا , فأقول فهناك من لا يحلو له بل ويصعب عليه بل وتضيق نفسه أن يرى ابناء الطائفة الشيعية ينالون حقوقهم و ينعمون بالعيش الكريم في هذا البلد لا لحرام اقترفوه سوى أنهم شيعة لهم ارائهم السياسية ولهم ولائهم ومعتقداتهم كما لغيرهم من أبناء هذا البلد ولاءات و آراء ومعتقدات , فما دام أبناء هذه الطائفة الشيعية يختلفون مع البعض في ارائهم خصوصا السياسية منها, ومادامو يغردون خارج السرب فلا بد من تهميشهم, ولابد من إقصائهم وحرمانهم من حقوقهم ليأمن جانبهم, ولا بد من مخطط متكامل لاضعافهم حتى لا تقوم لهم قائمة

وقد جاء التخطيط متكاملا في كل نواحيه ففرص العمل التي ضاقت على أبائنا و أغرقت البلد بالعمالة الأجنبية والوظائف الهامة ملئت و أعطيت لغيرهم حتى أصبح حقهم منها لا يتجاوز نسبة 20% ,ومواصلةا لتعليم العالي و البعثات التعليمية في الخارج أصبح الحظ الأوفر فيها لغيرهم على الرغم من الرغبة الملحة لأبناء الطائفة في مواصلة الدراسات العليا, و على الرغم من تصدرهم لقائمة المتخرجين من حملة الشهادة الثانوية مما يكشف عن نبوغ ورغبة في العلم وحتى تكتمل حلقات المشروع الإقصائي

أضافوا الى مشاكلهم مشكلة أخرى ألا وهي المشكلة الإسكانية فبقي الواحد يعيش أمل العمر في الحصول على وحدة سكنية متواضعه و قد يبقى البعض منتظرا لمدة قد تصل الى 20سنة وهذه البحار, والسواحل وهذه الاراضي قد ملكت , إن في الوقت الذي يضع المتنفذون أيديهم على الأراضي و السواحل و يشدوا المجمعات السكنية و يبنو القصور, والأدهى و الأمر أنهم فسحوا المجال لأصحاب الثراء من خارج البلد في الاستثمار و شراء الاراضي بل قد تعطى و توهب لهم الاراضي على ما هو المسموح, أن الرقعة الجغرافية في هذا البلد تتسع للمتنفذين يمتلكون مايشاؤون و تتسع للمستثمرين ولكنها تضيق على أبناء هذا البلد و آخر إبداع قام به المتنفذون والذي ما سبقهم اليه أحد سوى بعض الأنظمة اللاشرعية أنهم فتحوا باب التجنيس على مصراعيه متجاوزين القانون ,ومصلحة هذا البلد ظنا منهم أنهم يجهزون على عدوهم ويوجهون لهم الضربة القاضية و إنها لجريمة كبرى و خيانه عظمى ينبغي أن يهتف جميع الغيارى في هذا البلد لفضحها و محاربتها وللوقوف من تلك الجريمة موقف المتفرج يكشف عن حالة ضعف و تخاذل يستتبع مسؤولية أمام الله سبحانه و تعالى ولإن توهم البعض أن التمييز يصب في مصلحته و يكثر من أبناء طائفته فهو توهم خاطئ اغترارا بمصالح وقتية ضيقه غفلة عن تداعيات هذا الأمر المستقبلي , إذن ماهو الحل ؟

الحل الذي يرجى منه أصلاح ما فسد من أمور هذا البلد يكمن في:

1. تصدي الايدي الامينه الكفوءة المخلصة لإدارة أمور هذا البلد و منهم تتشكل الحكومة التي تسهر على رعاية مصالح ابناء هذا البلد.

2. أن يكون على رأس تلك الحكومة شخصية تحظى بمقبولية من أبناء الطائفتين في هذا البلد .

3. سن القوانين الصارمة لمكافحة الطائفية بكل ألوانها تتولى جهة نزيهة من أبناء الطائفتين مسؤولية رصد حالات الطائفية و مكافحتها من خلال تلك القوانين .

4. وجود هيئة رقابية على المال العام من أبناء الطائفتين تتولى مسئولية حصره واسترجاع ما سلب منه والحفاظ عليه ومعرفة الصادر و الوارد منه

5. وجود القانون العادل الذي يقوم بوجعة أيضا هيئة أو لجنة من أبناء الطائفتين , الذي يتساوى فيه الجميع الحاكم و المحكوم وتتحدد فيه الوظائف و الواجبات و تحصر به الحقوق وتوزع الثروة من خلاله توزيعا عادلا , ذلك القانون الذي لا يوظف لخدمة جماعة خاصة و يكون المرجع في تفسيره في موارد إبهام المقصود منه وإجماله الى جهة نزيهة من أبناء الطائفتين .

رفض تزوير تاريخ البحرين المؤكد لديمومة انتصار الإرادة الشعبية

لا بد من وقفة تأمل مع الاضراب الذي نظمه المعلمون للمطالبة بتحسين اوضاعهم وزيادة رواتبهم. والدرس الابلغ من ذلك الاضراب ان النظام الخليفي لا يفهم الا لغة التحدي، ولا يحترم الا من يرفع صوته ويهتف بمطالبه، ولا يقيم وزنا لمن يستعطيه ويسترحمه.

تلك هي عقلية الطغاة التي تمارس الاستعلاء والاستكبار والتجبر، ولا تمارس العدل على اي صعيد. كان بامكان المعلمين كتابة الرسائل والاستعطاف والاسترحام، ولو فعلوا ذلك لما حققوا شيئا. فالحكم الخليفي الجائر يفرض نفسه بالقوة، ولا يعترف بوجود طرف آخر يشاركه الحكم او الثروة الوطنية. فكل شيء في البلاد مسخر لهذه العائلة المحتلة التي تعمل بشكل حثيث لتغيير هوية البلاد على صعدان شتى: سكانية، وثقافية وتاريخية واجتماعية. فهناك مفاصلة كاملة بين الحكم والمجتمع في هذا البلد الصغير.

ذلك هو جوهر الازمة الحقيقي، فالعائلة الخليفية لا تشعر بالانتماء الى هذه الارض او الشعب، وتتعامل معهما بعقلية الاحتلال الذي جاء ليمتص خيرات الارض ويستعبد أهلها. هذه هي لغة الواقع بدون موارية او دبلوماسية او نفاق. وجاءت تجربة اضراب المعلمين لتؤكد اهمية مشروع المقاومة المدنية في تحقيق المطالب الشعبية، وان اية وسيلة اخرى غير مجدية في هذا الجانب. فالمقاومة المدنية هي الكفيلة بتمريغ أنوف رموز الحكم المتربعين على كرسي الحكم والجاثمين على صدور الشعب والمراهنين على تمزيق وحدته والقضاء على هويته، والغائه تماما من المعادلة السياسية.

طرح مؤخرا مشروع "الوعي الوطني البحراني" كخريطة لطريق النضال المتواصل. انه مشروع يهدف لتعميق الشعور بالانتماء الى هذه الارض والارتباط بها تاريخا وثقافة وأخلاقا. بعيدا عما تسعى العائلة الخليفية لفرضه من تغييرات سكانية وثقافة مرتبطة بتاريخ الغزو والاحتلال، وتحريف لتاريخها الذي خطته أقلام العلماء والشعراء على مدى القرون التي سبقت الاحتلال الخليفي. انه مشروع يسعى لتحريك مشاعر المواطنين الاصليين (من الشيعة والسنة) الذين يشاهدون سياسات الاقصاء والاستئصال والتهميش ويشعرون بمرارة ازاء استمرار الوضع الراهن الذي، ان استمر على ما هو عليه، فلن يكون الا لصالح عقلية الاحتلال الخليفية ومشاريعها الظالمة. انهم يسعون لتذويب الهوية الوطنية بكل اساليبهم الخبيثة، ومن هذه الاساليب:

أولا: تحديد تاريخ البلاد بعام الاحتلال الاسود في 1783، فلا ثقافة تسبق ذلك ولا تاريخ ولا عطاء ولا وجود.

ثانيا: تغيير المعالم التاريخية للشعب والبلاد، فقد قضي على كافة التراث بعنوان تحديث المباني منذ الستينات حتى الآن، فلم يبق في قرى البحرين مبنى قديم يربط الاجيال بماضيها،

ثالثا: تغيير اسماء القرى والمناطق التاريخية لقطع الوشائج مع التاريخ، وبرغم اعتراض المواطنين على ذلك فان مشروع التغيير متواصل، وان توقف بين الحين والآخر لتحاشي اثارة المشاعر.

رابعا: تذويب هوية المناطق وعلاقاتها الاسرية والاجتماعية، وذلك بمشاريع تذويب خصوصيات القرى عن طريق تهجير مواطنيها الى مناطق اخرى، واستقدام آخرين ليحلوا مكانهم، وبالتالي فلن تبقى الهوية التاريخية لكل قرية ومنطقة اذا استمرت عمليات التهجير والتوطين بالنمط الحالي.

خامسا: فرض مناهج تعليمية لا تراعي خصوصيات المواطنين وتاريخهم وثقافتهم واعتقاداتهم، برغم ارتفاع الاصوات المطالبة بذلك.

سادسا: تبني سياسة التوطين الجديدة التي تتضمن استقدام عشرات الآلاف من الاجانب ليحلوا محل المواطنين الاصليين.

سابعا: فتح المجال امام التجار الخليجيين لتملك الاراضي في بلد صغير مكتظ بسكانه بكثافة هي من بين اعلى الكثافات السكانية في العالم نظرا لصغر المساحة الجغرافية وتنامي عدد المواطنين. ادى ذلك الى صعود اسعار الاراضي بمعدلات جنونية لا يستطيع المواطنون تحملها، فيواجهون خيارات الهجرة.

ثامنا: الاستمرار في استقدام العمالة الاجنبية وتشجيع المواطنين الاصليين على الهجرة الى بلدان الخليج الاخرى بحثا عن العمل والسكن، وعرض ذلك كانجاز في سوق العمل.

امام هذه المشاريع الاجرامية التي تستهدف الهوية الوطنية، تم طرح مشروع "الوعي الوطني البحراني" على امل ان يتعمق في النفوس، فيبعث فيها القدرة على التمرد ضد هذا نظام الاحتلال الخليفي، وافشال خطة القضاء على الهوية الوطنية. اننا ندرك حجم التأمر الخليفي ضد ابناء البحرين (شيعة وسنة)، ونرصد أساليب التخدير المتواصلة التي تبدو في ظاهرها "انفتاحا" و "اصلاحا" بينما تستبطن اهدافا شريرة يجدر بكافة المواطنين على اختلاف مستوياتهم وانتماءاتهم استيعابها بشكل حقيقي ليدركوا الخطر المحدق بوجودهم البشري والفكري والديني. نطرح مشروع "الوعي الوطني البحراني" آملين ان يساهم النشطاء من مختلف مواقعهم في بلورة أطره ومعالمه، وتحويله الى ثقافة عامة تبعث في نفوس المواطنين، خصوصا الاجيال الجديدة، الشعور بالانتماء والقيمة الانسانية والهوية الدينية والثقافية، والتمرد على محاولات مسخ تلك الهوية بمشاريع التوطين وفرض انماط جديدة من الثقافات الدخيلة. وما تحفل به وسائل الاعلام اليوم من انماط للثقافات الدخيلة، والمفاهيم الهادفة للرضوخ للاحتلال والغزو والاستكبار، أمر يثير مشاعر الاحرار والشرفاء، والامل ان يكون ذلك حافزا لتبلور عدد من الامور:

اولها تعمق ثقافة الانتماء والشعور الوطني على اسس تاريخية وثقافية ودينية مشتركة"

وثانيها: تكريس الشعور بالمفاصلة مع العائلة الخليفية التي لم تستطع حتى الآن الانصهار في المجتمع بل بقيت منفصلة عنه في القصور الفاخرة بينما يعيش المواطنون أزمات العيش والمسكن والوظيفة والخدمات العامة.

وثالثها: تحريك مشاعر الحرية في نفوس المواطنين، وتأصيل قيم العزة والكرامة،

ورابعها: السعي لخلق توافق وطني يهدف للحفاظ على الوجود ويطالب بالحقوق، مع مقاومة اساليب التذويب السياسي والثقافي وتمييع المشاعر والمواقف، ورفض استمرار حكم الفرد الواحد الذي يمارس سياسة الهبات والمنح والمكرمات بديلا لحكم القانون.

ان الصوم في هذا الشهر الكريم عامل ايجابي لتعميق الشعور بالحرية وتقوية ارادة مقاومة الشيطان ومن يمثله من شياطين الانس خصوصا الطغاة الذين يسعون لاستعباد البشر ويمارسون الظلم ويأكلون اموال الناس بالباطل.. فليكن صومنا كاملا باستيعاب اهدافه التي من اهمها تقوية الارادة والرغبة في التغيير ومواجهة الشياطين وافشال خططهم وعدم الانخداع بهم وبوعودهم، والاعتماد على الله سبحانه اولا وعلى المقاومة الذاتية ثانيا. تقبل الله من الجميع الصوم والصلاة والعبادة، ووفقنا جميعا للتعبد اليه سبحانه برفض حكم الشياطين ومقاومة الطواغيت والمحتلين.اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، يا رب العالمين.

أين جناحا طير البحرين يا حكام آل خليفة؟

عبدالجليل السنكيس
25 سبتمبر 2007م

كان كلما تم توصيل بعض القضايا الخاصة بالمواطنين الشيعة الى "المسئولين الكبار في الدولة" والمقصود بهم رموز العائلة وفي مقدمتهم الشيخ حمد والشيخ خليفة والشيخ سلمان، في قضايا التوظيف، والتعليم، والحريات الدينية، والإعلام، وغيرها، بقصد ردع التمييز ضدهم وتحسين وضعهم، كان الرد كالتالي: إن البحرين طير بجناحين (يقصد به المواطنين الشيعة والسنة)، ولا يمكن أن تطير بالميل الى جناح دون آخر.ونقول بأن هذا الكلام، من ناحية النظرية والمبدئية صحيح، ولكن. هل أن البحرين طير أو تطير بجناحين؟ وهل يلتزم أولئك المسئولون عن الوضع الحالي، بهذه المقولة، أم أنهم السبب في الميل الى جهة دون أخرى لأغراض سياسية ولحاجة في نفس يعقوب؟هذه أسئلة نو أن نسلط الضوء عليها، دون الدخول في مماحكات هذا التوصيف "الطير بجناحين"، ولنفترض التعامل بواقعية، وحتى نقيم الحجة على المدعي. فهل البحرين، طير بجناحين؟

بدأ التوزيع الطائفي الظالم منذ تكوين الحكومة الحديثة برئاسة رئيس الوزراء الأوحد في بداية السبعينات وكان كالتالي:

5 وزراء من العائلة الخليفية
5 وزراء من أبناء العامة (السنة، وأعتذر عن استعمال هذه التعابير، ولكنها رمزيات فرضت نفسها بفعل التعاطي الإعلامي والمحلي)
5 وزراء من الشيعة

من هذا التوزيع، يتضح الأتي:أن العائلة الخليفية لا تعد نفسها من أبناء العامة أي من السنة، وإلا لم يكونوا يفرقوا بينهم وبين المواطنين السنة، ولكن هذا ليس الواقع، ولنا معه دراسة خاصة، نثبت فيها التعامل الرسمي على وجود طائفة ثالثة، ليست سنة وليست شيعة، هم الطائفة الخليفية.أن التوزيع الطائفي والمحاصصة التي بدأت منذ تكوين الدولة الحديث بقيادة خليفة بن سلمان، لم تستند على المقولة أعلاه، بأن البحرين عبارة عن طير بجناحين.

ولو آمن البعض بأن العائلة الخليفية محسوبة على السنة- وهم ليسوا كذلك، فمعنى ذلك أن هناك أكثرية غير واقعية لأبناء هذه الطائفة الكريمة، بتغليب العائلة الخليفية (10 سنة أي 67% من الحكومة في مقابل 5 شيعة بما يعادل 33%).هذا التوزيع الطائفي، وغير المعبر والممثل للوجود الشعبي من المواطنين السنة والشيعة، قد تواصل بتوجيه وتأييد من العائلة الخليفية (الطائفة الثالثة) حيث بذلك، حسب اعتقادهم وممارستهم، يوفر ضمانات الولاء لهم، ويضمن استمرارهم فيما هم من حكم وتسلط.فبدأ التوزيع والإقصاء الطائفي في الوزارات، خصوصا الوزارات والمؤسسات "السيادية والحساسة" مثل وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، الحرس الوطني، الدواوين الثلاثة للشيوخ حمد وسلمان وخليفة، (يمكن الرجوع لتفصيل ذلك في تقرير مركز البحرين لحقوق الأنسان بعنوان: التمييز والتمايز في البحرين- القانون غير المكتوب، وان تطلب بعض التحديث).وأمتدت تلك المنهجية الطائفية لوزارة الإعلام بهيئتيها الإذاعية والتلفزيون، وانعكس على برامجهما التي اتسمت بلون طائفي فاقع منذ تكوينهما ولحد كتابة هذه السطور.

شملت المنهجية الإقصائية وزارة العدل والشئون الإسلامية، في القضاة، وكتاب العدل، وعلى مساحات التملك والعمل للأوقاف الدينية. ولم تنج وزارة التربية والتعليم من ذلك

كما شملت المنهجية الإقصائية وزارة العدل والشئون الإسلامية، في القضاة، وكتاب العدل، وعلى مساحات التملك والعمل للأوقاف الدينية. ولم تنج وزارة التربية والتعليم من ذلك، فبدأ الزحف والإقصاء الطائفي ليس على مستوى إدارات الوزارة العليا، بل لأعداد المدارس، ومدراءها ونواب المدراء والمدرسون (والمدرسات) الأوائل)، كما شمل الترقيات، والبعثات وبرامج التدريب والتأهيل. وهكذا في كثير من المؤسسات الرسمية.وحتى مجئ الشيخ حمد، كان التحرك الطائفي يسري تحت الأرض، وفي الليل. أما في عهده وبقيادته، فقد تولدت مافيا طائفية بقيادة سامري ديوانه البغيض، تهدف لخلق الطائفية في النهار ودون خجل أو رادع وامتد التمادي للعمل على تحويل أعداد من أبناء الشيعة الى سنة (أي تسنينهم) من خلال استغلال حاجتهم المادية وضعف نفوسهم وثقافتهم الدينية، وما تقريري البندر عنا ببعيد.كان التخندق الطائفي الذي خلقه توجه وممارسة النظام محصوراً بشكل مبدئي في المؤسسات الحكومية فقط،

ولكن في عهد الشيخ حمد، وما بعد الميثاق المشئوم، بدأت الشركات الخاصة، والبنوك والمؤسسات المصرفية والمالية، بممارسات طائفية واقصاء بشكل فاقح وتبجح متمثلاً تحديداً في التوظيف والإنتفاع من تسهيلات هذه المؤسسات. جناحا البحرين والتشكيلة الوزارية الجديدةصدرت اليوم تعديلات وزارية طفيفة جداً، تسربت تفصيلاتها في الجرائد بشكل مسبق. ولكن هل تغيرت مسلكية النظام الطائفي أم زاد في غيه؟ فبالنسبة للحكومة السابقة! – قبل التغيير- فإضافة لرئيس الوزراء ، هناك 23 حقيبة وزارية، نصفهم من العائلة الخليفية، بينما يتقاسم المواطنون من السنة والشيعة 12 حقيبة (25% للسنة والشيعة، و50% للعائلة الطائفة- الخليفية). في واقع الأمر، هناك أكثر من وزير ولكنهم لا يحضرون مجلس الوزراء ولا يعتبرون أنفسهم ضمن الحكومة، وهم:

خالد بن أحمد آل خليفة- وزير ديوان الشيخ حمد (الديوان الملكي)

علي بن عيسى بن سلمان آل خليفة (أخو الشيخ حمد)- وزيراً لشئون الديوان الملكي.

محمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة (أخو الشيخ حمد)- رئيس الحرس الوطني برتبة وزير

خليفة بن علي بن راشد آل خليفة رئيس جهاز الأمن الوطني برتبة وزير

وبهذا، يصبح عدد وزراء الدولة، 28 بما فيهم رئيس الوزراء، منهم 16 من العائلة الخليفية ، وهو أكبر رقم لعدد وزارء العائلة الخليفية منذ تكوين الدولة. فإذا كانت العائلة الخليفية تعتبر نفسها سنية، فلماذا لم تنصف

البقية صفحة 5

أين جناحا طير البحرين

البقية من صفحة 4

السنة، وكيف يتم تبرير أن تحوز العائلة ضعف عدد الحقائب الممنوحة للسنة؟ وإذا كانوا فعلاً من السنة فالطامة أكبر. فكيف يبرروا عدد الحقائب الوزارية (16+6= 22) مقارنة لتلك الممنوحة للشيعة، وعددها 6؟ أهي الكثافة السكانية والتمثيل، أم هي نسبة وعدد الكفاءات، أم ماذا؟

وأما إذا كانت العائلة تعتبر نفسها طائفة- وباعتقادي هي كذلك- فكيف تبرر، مرة أخرى، حيازتها لأكثر من ضعف ما حازت به الطائفتين الكريمتين السنة والشيعة، كلا على حدة؟ وسؤالنا المتكرر هو، ما هي المعايير؟ أهي الكثافة السكانية و التمثيل؟ فكم نسبة أفراد الطائفة مقارنة بالأخريين، وهل يوجد بها كفاءات أفضل مما يوجد بين أفراد الشعب؟ أم الحكومة الجديدة (!)، وهم كل أولئك الوزراء الذين لديهم موظفين ويتصرفون بميزانية خاصة من الميزانية العامة للدولة، سواء كانوا يرجعون مباشرة لرأس الدولة، كما هو منصوص في مرسوم تعيين وزيري الديوان، أو لم يشر له المرسوم، كما هي الحالة في رئيسي جهاز الحرس والأمن الوطني.

وزارء آل خليفة: (57% من الحكومة)- هؤلاء هم

1. خليفة بن سلمان آل خليفة- رئيس الوزراء،
2. محمد بن مبارك آل خليفة نائبًا لرئيس مجلس الوزراء،
3. علي بن خليفة آل خليفة نائبًا لرئيس مجلس الوزراء
4. محمد بن عبدالله آل خليفة وزير دولة لشؤون الدفاع
5. خالد بن علي آل خليفة وزيرًا للعدل والشؤون الإسلامية
6. خالد بن عبدالله آل خليفة وزيرًا لديوان رئيس مجلس الوزراء
7. خليفة بن احمد آل خليفة نائب القائد العام ووزير الدفاع،
8. عبدالله بن سلمان آل خليفة وزيرًا للكهرباء والماء
9. راشد بن عبدالله آل خليفة وزيرًا للداخلية
10. خالد بن احمد بن محمد آل خليفة وزيرًا للخارجية
11. احمد بن محمد آل خليفة وزيرًا للمالية
12. احمد بن عطية الله آل خليفة وزيرًا لشؤون مجلس الوزراء
13. خالد بن أحمد آل خليفة- وزير الديوان الملكي
14. علي بن عيسى آل خليفة - وزيراً لشئون الديوان الملكي.
15. محمد بن عيسى آل خليفة- رئيس الحرس الوطني
16. خليفة بن علي آل خليفة – رئيس جهاز الأمن الوطني الوزراء

السنة: (25% من الحكومة)

1. حسن عبدالله فخرو وزيرًا للصناعة والتجارة
2. فهمي علي الجودر وزيرًا للاشغال والإسكان
3. ماجد علي النعيمي وزيرًا للتربية والتعليم
4. فاطمة محمد البلوشي وزيرًا للتنمية الاجتماعية
5. جهاد بوكمال وزيراً للإعلام – بدلا من عبدالغفار عبدالله
6. فيصل الحمر وزيراً للصحة بدلا من ندى حفاظ
7. عبدالعزيز محمد الفاضل وزيرًا لشؤون مجلسي الشورى والنواب، الوزراء

الشيعة: (18% من الحكومة)

1. جواد سالم العريض نائب رئيس مجلس الوزراء
2. عبدالحسين علي ميرزا وزيرًا لشؤون النفط والغاز،
3. منصور رجب وزيرًا لشؤون البلديات والزراعة
4. مجيد العلوي وزيراً للعمل
5. نزار البحارنة وزيرا للدولة للشئون الخارجية

وزارء آل خليفة: 16 (57% من الحكومة)
الوزراء السنة: 7 (25% من الحكومة)
الوزراء الشيعة: 5 (18% من الحكومة)

لا يحتاج المرء للكثير لإكتشاف البعد الطائفي في هذه الحكومة والتي سبقتها، بل إن الحالي أصبح أكثر سوءاً. فنسبة الطائفة الخليفية ظلت على ماهي عليه، كسابقتها وقاربت الستين بالمائة. وهنا لم نتحدث عن المواقع الوزارية دون حقائب، ووكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو المدراء- وهو أقل موقع يتقمصه فرد من هذه الطائفة. فلو عملنا ذلك، لوضحت صورة التغلغل والإستحواذ لهذه الطائفة على كل مفاصل الدولة. أما عن نسبة الطائفة السنية فلقد زادت نسبة تمثيلها ، على حساب الشيعة، بحيث أصبحت ممثلة بسبعة وزراء (ربع الحكومة) (كانت 21% والآن أصبحت 25%)، و دون تحسس، لا أعلم بشكل واضح معايير هذه الزيادة أو التمثيل في أصله، وهل طبقت نفس المعايير على تمثيل الشيعة؟ وضعهم في الحكومة يأتي بعد الطائفة الخليفية، لأسباب سياسية بحتة، وليست مستندة على أسس التمثيل أو الكفائة، وهذا الأمر ينطبق على الشيعة. فهم الأقل تمثيلاً في حكومة آل خليفة على مر التاريخ، حيث يمثل التوزيع الأخير أسوأ وأقل تمثيلا على الإطلاق (أقل من خمس الحكومة).

اعتمدت التعيينات على معيار واحد فقط هو معيار سياسي بحت أسمه الولاء للطائفة الخليفية ، أي ولاء من يقع أسمه من الوزراء لأن يظهر ولاءه ودعمه لبرامج وسياسات الطائفة الخليفية

لنلق نظرة على نوعية الوزارء الذين تم اختيارهم، لنعرف كيف يتم اختيارهم. فثمانية من الوزراء عسكريون أو لهم علاقة بالسلك العسكري، وغالبيتهم من الطائفة الخليفية. وأما الباقي، فتم اختياره، بناء على موقعه بين جماعته وعلى اسم عائلته أو تقديراً لخدمة قدمها أو سوف يقدمها. من كل ذلك نستنتج بأن الحديث عن أن البحرين هي طير بجناحين إنما هو فقاعات فاسدة وكلام يكذبه الواقع والتجربة على مر السنين الماضية، وأصبح فاقعاً وصارخاً هذه الأيام. وأن حديث رئيس الوزراء الذي تم توزيعه على كل جرائد اليوم، والحديث عن وحدة الشيعة والسنة، ما هو إلا محاولة فاشلة في تبرير سوء التركيبة في الحكومة والتي لم تعتمد على التمثيل الحقيقي، ولم تعتمد على المحاصصة، كما أنها لم تعتمد الكفاءات، فالمستوى التعليمي لبعض الوزراء دون المستوى، ولكنها اعتمدت على معيار واحد فقط. هو معيار سياسي بحت أسمه الولاء للطائفة الخليفية. أي ولاء من يقع أسمه من الوزراء لأن يظهر ولاءه ودعمه لبرامج وسياسات الطائفة الخليفية.

تقرير صحفي حول ندوة متميزة

طرق محاربة الفساد والإبادة الجماعية

استضاف مسجد الإمام الرضا عليه السلام في شمال دمستان إحدى سلسلة فعاليات حركة الحريات والديموقراطية (حق) وهي عبارة عن ندوة تحت عنوان
((طرق محاربة الفساد والإبادة الجماعية)).
وتحدث فيها كلا من: سماحة الأستاذ حسن مشيمع، والدكتور عبد الجليل السنكيس.

وقبيل بدء الندوة تليت آيات من الذكر الحكيم، ثم مقطع من دعاء الإفتتاح.
تكلم الأستاذ حول الفساد المستشري في البلاد.
واعتبر أن " عنوانين يشكلان خطرا على شعب البحرين " هما:
- جريمة الإستيطان (الإبادة الجماعية).
- الإعتداء على أراضي البحرين العامة.

فيما كشف الدكتور عبد الجليل السنكيس النقاب عن مقولة شح الأراضي التي تروج في قبال المطالبة بحل أزمة الإسكان الحادة، وعمليات الدفان الواسعة التي يقوم بها النظام متذرعا بالمقولة السابقة.
وعرض السنكيس بعضا من الوثائق المهمة والأرقام التي تظهر وجود جزرا بأكملها يمتلكها بعضا أركان النظام الحاكم تصلح لاستيعاب آلاف المنازل والوحدات السكنية.

وظهرت بعض الجزر المعروضة بواسطة برنامج " قوقل إيرث " وهي خالية سوى من ممتلكات خاصة وهي عبارة عن قصر كبير. وتوعد السنكيس بكشف المزيد.
وقال مخاطبا (المخابرات) الذين يسجلون ما يجري : " هذه أولى الحلقات، وهناك حلقات قادمة ".

مشاركة الأستاذ حسن مشيمع

بدأ الأستاذ حسن مشيمع مداخلته بالحديث عن خطرين يتهددان شعب البحرين: " الإستيطان، والأعتداء على أراضي البحرين العامة ".
وأشار إلى أن الهدف من تغيير التركيبة السكانية هو " حتى يكون الشعب ضعيفا ويتحول إلى قلة، ... ".
وحول الفساد قال: " إن ملف الفساد هو من الملفات التي تشكل خطرا معيشيا على المواطن في هذا البلد ".
وحول الأزمة الإسكانية قال: " ينتظر المواطن لمدة قد تصل إلى 20 سنة ليحصل على (قسيمة سكنية أو بيت إسكان) ".
وحذر المشيمع من أن المشاريع الإسكانية المقامة في القرى غيرها " لن تكون للمواطنين القاطنين في المنطقة "، بل سيشاركهم فيها المستوطنون وهذا ما جرى الحيدث عنه في وسائل الإعلام.

وفي معرض حديثه عن الفساد المستشري في أوصال الدولة قال مشيمع: إنه بميزانية تبلغ " أكثر من 100 مليون دينار وفي غضون أقل من سنة تم إيجاد المشروع (حلبة البحرين الدولية (الفورمولا)) ".
وإذا " وجدت اهتماما لرصف الشوارع .. فهو ليأخذ الأجانب (الذين يحضرون تلك السباقات) انطباعا بأن الحكومة تقوم بمشاريع لخدمة مواطنيها ".

وقال المشيمع بمرارة: " نحن نتحدث عن مليارات .. (أين تذهب) ؟ ".
وأضاف: نحن " نتكلم عن جيل اليوم والجيل القادم كيف سيعيش؟ ".
ورأى أن المشكلة " لا تكمن في (توافر) المعلومات " بل المطلوب " أن يتحول ذلك إلى مشروع ".
وأكد الأستاذ أن (هذا المشروع) " ليس مشروع حركة حق بل (ينبغي أن يكون) مشروع شعب ".
كما أكد على أن القضايا الوطن و (الشعب) هي ليست " مسألة أنا وأنت " ..
و " إذا لم يتصدى الجميع فسيخسر الجميع، وإذا تصدى الجميع فسيربح الجميع ".

وفي سعيه لربط الواقع و حركة المطالبة بتراث أهل البيت عليه السلام وأساليبهم في المطالبة والإحتجاج يقول مشيمع:
إن الإمام علي عليه السلام " بالرغم من مصادرة حقه في الخلافة، وقضية فدك .. و .. إلخ، إلا أنه يعلمنا أن هناك مسائل تتعلق بالأمور بالشخصية وهناك أمور تتعلق بالناس وبالشأن العام " وهذه الأخيرة يجب " ألا نختلف حولها ".
مستشهدا بالقول عن أمير المؤمنين عليه السلام: " لأسالمن ما سلمت أمور المسلمين، وكان الجور علي خاصة ".
معللا ما فعل الإمام عليه السلام " حتى لا يستغل ذلك الذين يتربصون ويكيدون بالدولة الإسلامية، لا سيما أنها في بداية عهدها ".

وتساءل مشيمع: " هل نتعلم من الإمام علي عليه السلام أن ندوس على جراحاتنا.. ؟ ".
وتابع القول: " أنا أتنازل من أجل المصلحة المشتركة وأنت تتنازل من أجل المصلحة المشتركة ".

وفي إطار حركة الإحتجاج والمطالبة أشاد الأستاذ حسن مشيمع بالمالكية وما فعله أبناؤها في سبيل الدفاع عن ساحل القرية.
وقال: المالكية ضربت مثالا للشعب هو أن " المحاسبة و المراقبة ينبغي أن تكون من جميع الناس (الشعب) ".
واعتبر أن حركات الإحتجاج والضغط على الحكومة تسهم في إحراجها. واستشهد بتقرير خرج قبل حوالي يومين يدين حكومة البحرين ويضعها تحت المراقبة تحت تهم الفساد والإستبداد.
وأخيرا أكد الأستاذ حسن مشيمع على أن " المطالبة تحتاج لعنصر التضحية ".
وعلينا أن نستعد للصمود وعدم التنازل.

وأوضح أنه في بلدان أخرى بدأت المطالبة بعدد قليل إلى أن تضخم وتمكنوا (المحتجون) من أن ينتصروا.

مشاركة الدكتور عبد الجليل السنكيس

السنكيس في بداية حديثه توعد بكشف المزيد من الوثائق وبالأرقام التي تدين النظام وخاطب النظام عبر المخابرات " هذه أولى الحلقات، وهناك حلقات أخرى قادم ".
وبواسطة جهاز العرض (البروجكتور) عرض السنكيس خرائط جوية تم تصويرها عن طريق (برنامج قوقل إيرث) تبين وجود مساحات كبيرة غير مستفاد منها في شرق المحرق وفي المنامة وغيرها (حوالي 460 كيلومتر مربع).

وأفاد السنكيس أن تقريرا صدر في 2006م عبر شركة (سكورو مونرو منجر) التي قامت بعمل دراسة لاستراتيجية البناء الهيكلي في البحرين لغاية العام 2030م، والتي من المقدر أن يصل فيها عدد سكان البحرين إلى مليون و300 ألف نسمة.

السنكيس أوضح أن هذا التقرير كشف الكثير من الأمور. وقال إن التقرير أفاد بأن بعض الإحتياجات ستكون على الشكل التالي:
- 44 ألف كيلومتر مربع للمشاريع الإسكانية.
- نصف كيلومتر مربع

التتمة صفحة (7)

تقرير صحفي

التتمه من صفحة 6

للمشاريع الخدمية.
- 8 كيلومترات مربعة لإقامة الفنادق.
- 15 كيلومتر مربع للإحتياجات العسكرية.
والمجموع هو 103 كيلومتر مربع (10271 هكتار).

وتولى الدكتور السنكيس بيان حجم ومساحة الجزر التي يستولي على الكثير منها أركان النظام كرئيس الوزراء والشيخ محمد بن سلمان آل خليفة.
وفيما يلي بيان مساحة بعض تلك الجزر وما يمكن أن يقام عليها من مشروعات إسكانية حسب ما أفاد السنكيس:

جزيرة أم النعسان 21 كيلومتر مربع.
جزيرة أم الصبّان نصف كيلومتر مربع.
باقي الجزر 51 كيلو متر مربع.

وكشف السنكيس عن أن هناك " مساحات (كبيرة) في اليابسة لم يتم إستغلالها ".
يقول السنكيس المساحة المتوفرة (الجزر) " 79 كيلومتر مربع ونحتاج فقط لـ 44 كيلو متر مربع (لإقامة المشاريع الإسكانية) ".

ويتابع السنكيس " إذا قمنا بطرح مساحة 44 كيلومتر مربع (المساحة المطلوبة لغرض إنشاء المشاريع الإسكانية) من المساحة المتوافرة 79 كيلو متر مربع يكون الفرق 51 كيلومتر مربع، .. أي بزيادة 50 كيلومتر مربع ".

وكل هذا لا يبقي " تبريرا واحدا للردم (ردم المساحات البحرية) " حسب السنكيس.

وحول مساحة جزيرة أم النعسان التي يستحوذ عليها رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وما يمكن أن تستوعبه من مشاريع إسكانية يقول السنكيس:
فلنفترض " أن بيت الإسكان يحتاج لـ 280 متر مربع " سنجد أن الجزيرة بإمكانها أن تستوعب ما يقرب من 73 ألف وحدة سكنية. وإذا أخذنا في الحسبان ما تتطلبه العملية من بنى تحتية وغيرها فإنها تكفي لتستوعب ما يقرب من 43 ألف وحدة سكنية.

أما جزيرة جِدَة – حسب السنكيس- فإنها تكفي لإقامة حوالي 2000 وحدة.
وأم الصُّبّان (ملك الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة) فأنها تستوعب 270 وحدة.

وتوجه الدكتور السنكيس للحديث عن جزر حوار (يبدو أنه يقصد المشاريع المقامة فيها) قائلا بأن " لا يستطيع أي بحريني الإقتراب منها ".
وفي ختام مشاركته قال الدكتور عبد الجليل السنكيس:
" أن الحديث عن البناء العمودي ما هو إلا ((استحمار)) لهذا الشعب ".
مؤكدا أنه بهذه الجزر الثلاث (أم النعسان، وأم الصبّان، الثالثة على ما يبدو أنها جزر حوار) " نستطيع حل مشكلة الإسكان ".

بعدها تم فسح المجال للمداخلات الشفهية و طرح الأسئلة المكتوبة.
وقال الدكتور عبد الجليل السنكيس ردا على مداخلة حول التفكير في اللجوء للبناء العمودي والحديث المثار حوله: " التصريح باللجوء للبناء العمودي لم يأت من فراغ ... و جاء لامتصاص الغضب الجماهيري .. " وذلك عن طريق تسريب مثل تلك التصريحات تمهيدا للـ " القناعة بالأمر الواقع ".

وفي تعقيب آخر قال السنكيس إلى أنه من سنة 2001 حتى الآن تمت سرقة حوالي 24 ألف كيلومتر مربع.
كما دعا السنكيس إلى الإستفادة من سيرة أهل البيت عليهم السلام في مواجهة الباطل وعدم الإستسلام له.

أما الأستاذ حسن مشيمع فقال في تعقيبه على إحدى المداخلات أن البلد " تزخر كانت بالعلماء والفقهاء الكبار " ولا أدل على ذلك من مؤلفاتهم وتصنيفاتهم الكبيرة والكثيرة. كالحدائق الناظرة للشيخ يوسف البحراني وتفسير البرهان للتوبلاني وغيرها.
واليوم يسعى النظام إلى تغيير أسماء المناطق والقرى، فهي " تلغى من الخريطة، وتستبدل بأسماء أخرى ".
وكذلك يسعى إلى تغيير تركيبة الشعب، هذا الشعب الذي عاش منذ مئات السنين على هذه الأرض ....
وحذر المشيمع من أن " المخطط مستمر، ما لم تكن هناك وقفة وحضور من العلماء والقادة السياسيين والنخب والجماهير ".

واستنكر المشيمع ما قام به النظام بعد كل ما فعله من نهب وتدمير للبلد .. " ليستصدروا شهادة تقدير، ..... ليظهروا أن شعب البحرين موافق على ما يجري ..... ".

وسأل أحد المتداخلين الأستاذ حسن مشيمع عن البرامج التي من الممكن أن تقدمها الحركة (حركة حق) بعد شهر رمضان؟

فقال مشيمع في جوابه: المشكلة ليست في البرامج، .. بل المشكلة في أنك تحتاج لأن تستأذن ... للتحرك.
وهدفنا هو أن " نخلق فكرة المقاومة المدنية"، التي ترجع في تأصيلها إلى سيرة الأئمة الأطهار سلام الله عليهم.
وتابع الأستاذ موضحا: (الإمام) إن لم يستطع المقاومة بالسيف، فهو يلجأ للطريق السلمي .. عن طريق مقاطعة الظالم ... وإلخ.

وأكد بأن الشعار الذي رفعه الإمام الحسين عليه السلام ما جاء إلا لرفع الذل عن المؤمنين والتأكيد على الكرامة والعزة.

وتطرق في معرض حديثه عن أسلوب الإحتجاجات والمطالبة بالحقوق.
حيث قال في مسألة الإستقطاع (استقطاع نسبة 1% لصالح مشروع التأمين ضد التعطل) أنه طال القطاعين العام والخاص " وهذا ظلم " ...
ثم تساءل: من تصدى له؟
وكم هو عدد الذين حضروا في مسيرة رفض الإقتطاع؟ هل هم 200 شخص؟
وأبدى استغرابه وأسفه قائلا: هل هذا هو شعب البحرين؟
داعيا في حديثه إلى تحريك الوعي، لنكون أكثر استعدادا وتهيئة.
وأكد مشيمع " نحن مجرد خدم لهذا الشعب في سبيل تحقيق المطالب ".
وفي الوقت الذي أشاد بقضية ساحل المالكية وما قام به الأهالي على طريق حلها أكد على أنها تبقى جزءا من قضايا أكبر.

وردا على سؤال: لماذا لا تسعى الحركة ... لتحشيد الساحة ؟
قال مشيمع: إن من يسعى لنجاح عمله لا يمكن لأن يلجأ لتحرك أكبر دفعة واحدة ..
" بل نبدأ بأمور أصغر ".
ليؤكد على أن هذه الأمور هي جزء من سعينا لإيجاد حالة وعي .....

تدويل قضية الشعب

البقية من الصفحة 1

للشعب البحراني من خلال مشروع التجنيس. وبالاضافة الى هذه الجريمة النكراء، عبر الكثير من المراقبين والحقوقيين عن دهشتهم بعد اعلان التشكيلة الحكومية الجديدة التي استحوذ فيها ابناء العائلة الخليفية على 16 مقعدا من 28 منصبا وزاريا (24 وزيرا، وأربعة مناصب برتبة وزير، اثنان للقصر الملكي، ورئيس الحرس الوطني، ورئيس الامن الوطني). بينما لم يحصل ابناء البحرين من السنة والشيعة الا على 12 مقعدا (سبعة للسنة وخمسة للشيعة). هذه التشكيلة الجديدة أحرجت حتى عملاء النظام الذين دافعوا عنه وسعوا لتحسين صورته لدى الآخرين. فأين هي الديمقراطية؟ وأين هو "المشروع الاصلاحي" الذي زعم الشيخ حمد انه يتبناه؟ فأية ديمقراطية هذه التي تستحوذ فيه عائلة حاكمة على اكثر من نصف المناصب الوزارية؟

ولوحظ ايضا ان الشيخ حمد وعصابته عمدوا لتحدي مشاعر المواطنين باعادة تعيين أحد رموز الفساد والتآمر ضد الشعب، وهو أحمد عطية الله آل خليفة، زعيم التنظيم السري المخول بارتكاب جريمة الابادة الثقافية والدينية للغالبية الكبرى من شعب البحرين. هذا الوزير هو شقيق رئيس لجنة التعذيب خلال الانتفاضة المباركة، عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي تطالب المنظمات الحقوقية بمحاكمته لارتكابه جرائم ضد الانسانية بالتعذيب. وهو الشخص الذي أثر وجوده في الحكومة السابقة حفيظة المواطنين وبعض الجهات السياسية، وقدمت طلبا لاستجوابه ولكن العائلة الخليفية منعت الاستجواب. وبدلا من ازاحته عن منصبه، اعادت تعيينه بوزارة مجلس الوزراء تحديا لارادة المواطنين ومن يطالب بمحاكمته. قد ينظر البعض الى ذلك انه لعبة فحص الارادات بين الطرفين، ولكن الحقيقة انه تعبير عن طرفين منفصلين عن بعضهما نفسيا وسياسيا وفكريا واخلاقيا وانسانيا، يحمل كل منهما أشد العداء للآخر. فالمواطنون يعتبرون الحكم الخليفي احتلالا لا يستحق البقاء، خصوصا بعد ان فرض دستوره الذي صاغه وفق ارادته، ولا يعبر عن ارادة المواطنين، ولا يحظى بشرعية شعبية لان المواطنين لم يشاركوا في صياغته، ولم يشاركوا في استفتاء لاقراره. ففي العام 2002 قرر الشيخ حمد الغاء الوثيقة الوحيدة في تاريخ البحرين التي منحت للحكم الخليفي شرعية محكومة بالدستور، وبالغاء ذلك الدستور فقدت العائلة الخليفية شرعية الحكم، واصبحت تحكم بعقلية الاحتلال وليس بعقلية التعايش مع شعب البحرين. واصبحت القضية تتجاوز الخلاف السياسي، وتتصل من وجهة نظر المواطنين بوجودهم في هذه الارض. وتعقدت القضية بقرار العائلة الخليفية شن حرب شاملة ضد اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) واستبدالهم بمواطنين جدد من كافة اصقاع الارض. أليس ذلك تعبيرا عن حرب غير معلنة بدون حدود؟

في المعترك السياسي هذا، اصبح واضحا ان ميدان النزال بين الطرفين يتسع وتطول مضاميره. فلا الشعب مستعد للتنازل عن حقوقه ووجوده لصالح قبيلة محتلة، ولا هذه القبيلة قادرة على التعايش مع شعب لم تشعر يوما بالانتماء اليه او الى تاريخ او ثقافته.

تعتمد العائلة الحاكمة في الوقت الحاضر سياسات تهدف لحصر المشاكل بالقضايا الحياتية. وتسعى لنشر ثقافة استهلاكية قاتلة، بهدف القضاء على الوجود المعنوي لأهل البحرين. ويطرح المحسوبون على الحكم مقولات هامشية لتسويغ التخلي عن القضايا الكبيرة والانشغال بما هو هامشي من الهموم. من ذلك حصر النضال بدائرة الحقوق المعاشية المحدودة، واستعطاف الحاكم المستبد للتفضل على المواطنين في كل صغيرة وكبيرة، وبالتالي فرض ثقافة المكرمات بدلا من الحقوق وفق حكم القانون. ومنها ايضا القول بضرورة تحقيق مصالح مادية لضحايا التعذيب والتخلي عن محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، ومنها الترويج لمقولة عدم القدرة على مواجهة العائلة الحاكمة بدعاوى واهية من نوع ان الوضع الاقليمي لا يحتمل التصعيد، او ان الامريكيين يدعمون العائلة الحاكمة، او ان النظام قوي ولا نستطيع مواجهته. فكل ذلك سعي لفرض ثقافة الاستسلام واعلان الهزيمة بدون مقاومة او مواجهة. ان تلك الاطروحات مغايرة تماما لثقافة النضال التي تربى عليها اهل البحرين منذ مطلع القرن السابق، والتي قدموا على طريقها الشهداء والسجناء، ومن اجلها تواصلوا مع العالم، وبسببها استطاعوا ايصال قضيتهم الى مواقع عالمية كبيرة. فقد كان تقديم العريضة الجماهيرية الواسعة التي وقعها اكثر من 82 الفا من المواطنين في الصيف قبل الماضي الى مكتب الامين العام للامم المتحدة بنيويورك خطوة نوعية متميزة. ويأتي قرار مجلس حقوق الانسان بمراقبة ملف حقوق الانسان في البحرين، ضربة قوية للنظام الذي يهدر اموال المواطنين على الدعاية والتضليل. ولذلك اصبح مطلوبا من النشطاء تفعيل التواصل مع المنظمات الدولية والاستمرار بجمع افادات ضحايا التعذيب، ومطاردة المعذبين قضائيا بدون تردد او مهادنة. واصبح لزاما على النشطاء تصعيد الموقف بهدف حماية وجود المواطنين الاصليين (شيعة وسنة) من شرور مشروع التغيير السكاني، والقطيعة الكاملة مع النظام ورموزه. وفي النهاية فقد اصبح مسؤولية عملاقة على عاتق الواعين والنشطاء توعية الشعب على حقوقه والدفاع عن هويته، والاصرار على مواجهة الظلم بكل الوسائل المشروعة المتاحة بهدف القضاء عليه تماما. لقد بزغ عصر الشعوب، المناضلة، الباعثة عن الحرية، والمصممة على استرداد حقوقها المشروعة، فلم يعد امام الطغاة الا الرحيل.

قمة التفوق !!

أؤكـــد أنّـــكم حقا تفـــوّقتم ... و فوق مراتب الإنجاز أنجزتم
و قد صرتم لنا ذخرا نؤمـــله ... ليشبعنا دمـارا كيفمـا شئـــتم
فمـــن آهاتنا صغتم مـــآثركم ... ومن نخب الدم المسفوك أُسكرتم
وللأسرى نصيب من مكارمكم ... فكم أسـد بنـــار السجن عذبتم
في كل البقاع تظل بصمتكم ... تضيق بها الفيافي حيث هـجّرتم
نهبتم كـــلّ ثروتنا و نهضتنا ... و مـن خيراتنا و النفـط مُلـكتم
فمـا استـثـنـيـتـمـو أرضـا ولا ... و حتى في فتات الرزق ناصفتم
بحرامكثتم مثلما الطـاعون في بلد ... يكنّ لكم عداء فـوق مـا خلتـم
ستكتب صفحة التأريخ سوأتكم ... ويمـلأها سوادا بعض ما جرتم
بظلـم صـار يكوينـــا و تفرقة ... وقلب الشعب بالتجنيس أحرقتم
و ليل بطالةٍ أضحى يهـــددنا ... فكيف نعيش و الأحـــلام بدّدتم؟
فســـادٌ ؟ إن ذلك سرّ مهنتكم ... وفسقٌ؟ إنه من بعض ما رمتم
تمـرّستم بـــه حتى تفـــوقتـم ... وفوق مـــراتب الإنجاز أنجزتم